دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الجملة الفعلية المنفية في الثلث الثاني من القرآن الكريم
المؤلف الرئيسي:	البشير، رجاء فتح العليم جادين
مؤلفين آخرين:	الزاكي، محمد آدم(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2001
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 163
رقم MD:	661472
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية اللغة العربية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	القرآن الكريم ، الاعجاز اللغوي، النحو، الجملة الفعلية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/661472

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفصل الثاني
النفي الضمني وما لا يعمل إلا مسبوقاً بنفي

المبحث الأول

أ/ النفي الضمني "التمني والإستثناء"

مفهوم النفي الضمني:-

في بداية هذا البحث هذا قسمنا النفي إلى قسمين : صريح وضمني ، وقد عرَّفنا الصريح [1] ، أما الضمني ، فقولنا مثلاً . لو كان لي مالاً لفعلت كذا . فقد انتفى وجود المال مع عدم استخدام أداة نفي ، وأمكننا بذلك التعبير عن أسلوب النفي بصورة ضمنية في الكلام، وهو ما نسميه "النفي الضمني " .

لم يهتم قدماء النحاة بالنفي الضمني اهتماما كافياً فقد كان جُلّ اهتمامهم بالنفي الصريح والذي يفسر أواخر الكلمات ومن خلال الأدوات العامة للنفي ، وربما كان لهم الحق في ذلك لأن الوظيفة الأساسية للنحو إنما تنحصر في شكل أواخر المفردات وتوضيح أو تعليل هذا الشكل والنفي الضمني من النواحية المنطقية والعقلية لا غبار عليه لكن عدم النظر إليه يأتي من اللغويين .

ربما كان من أوضح الفروق بين النفي اللغوي والنفي المنطقي أن نفي النفي ينتج عنه الإثبات ولا شئ غير الإثبات في ذهن المنطقي والرياضي ، ولكنه من الناحية اللغوية ليس إلا تأكيداً للنفي ، فقد يريد المتكلم أن ينفي جملة من الجمل أو معنى من المعاني وقد تدفعه حالته النفسية أو ظروف الكلام إلي تأكيد هذا النفي فيكرر أداة النفي مثنى وثلاث ورباع [2]. لا سيما أن وسائل تأكيد الإثبات واضحة وجلية في كلْ لغة كما ذكرنا سابقاً.

وفائدة الأسلوب الضمني كامنة في الإيجاز الذي يغني عن الكثير لأن الواضح من تسميته أنه يحتوي علي التعبير ضمناً عما يحتاج التصريح به إلي الكثير من الكلام والإيجاز في كثير من الأحوال مطلوب .

---

[1] أنظر بحثنا ص 7 .

[2] من أسرار العربية ، ص179 .

أساليبه عند النحاة :

عبرت عن النفي الضمني لدي النحاة واللغويين أفعال وأساليب عديدة فمن أساليبه أفعال الظن : "حسبته شتمني" فقد ورد الفعل بعدها منصوباً بفاء السببية إلحاقاً لها بالنفي والمعنى أنه لو شتمني لو ثبت عليه فلم يكن إذن وثوب و لم يكن شتم ، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع في "فأثب" لأن هذا بمنزلة قوله : الست قد فعلت فأفعلُ ؟ بالرفع [1]. فالفعل وجوابه هما اللذان يحددان دلالة الأسلوب علي نفي وقوع الجواب أو إثباته .

وليست كل أفعال الظن أدوات للنفي الضمني فاستخدام خال مثلاً لا يكون كاستخدام كأن . فالأولي نفهم من معناها الشك أما كأن فترد في الغالب للتشبيه .

كذلك أفعال المقاربة في بعض أحوالها تشتبه بالنفي، فقد عُرف أن كاد نفيها إثبات وإثباتها نفي وليس هذا بصواب إذ أن حكمها كسائر الأفعال معناها منفي إذا صحبها حرف نفي وإلا فمثبت [2] فإذا قيل مثلاً كاد زيد يبكي فمقاربة البكاء ثابتة أما البكاء فمنتفٍ ، وإذا قيل لم يكد يبكي فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منفية والبكاء نفسه منتف إنتفاء أبعد من ثبوت المقاربة [3]. ونحوه قوله تعالي : ﴿ لم يكد يراها ﴾ [4] أي لم يقارب و لم ير ومثال المقاربة أيضاً قول جرير [5]

حَيُّوا المَقَامَ وحَيُّوا سَاكِنَ الدَّارِ ... مَا كِدْتَ تُعْرَفُ إلَّا بَعْدَ إنْكَارِ

وكاد المستخدمة للتشبيه والتي لا تكون في ذات الوقت أي ينتفي حدوثها تماماً تشبيههم للسرعة بالطيران نحو : "كاد النعام يطير [6] .

وقد وردت في المعاجم "كود" ، كاد وضعت لمقاربة الشئ فُعل أو لم يفعل فمجردة تنبئ عن نفي الفعل ، ومقرونة بالجحد تنبئ عن وقوع الفعل ، قال بعضهم في قوله "أكاد أخفيها" تعني أريد أخفيها ، قيل فكما جاز أن توضع أريد موضع أكاد في قوله

---

[1] الكتاب ج422/1 .

[2] مغني اللبيب / 253 .

[3] حاشية الشيخ محمد عباده العدوي على شذور الذهب ، طبعة البابي الحلبي ، ج2 /118 وما بعدها .

[4] سورة النور ، الآية (40) . اللسان ج4 /388 .

[5] الصاحبي 245 . ديوان جرير ، ضبط وشرح إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني بيروت ، مكتبة المدرسة ، بيروت ، /310 .

[6] الصاحبي /245 .

تعالي : ﴿ جداراً يريد أن ينقض﴾ [1] فكذلك أكاد [2].

وقيل في معانيها أنها تفيد وقوع الفعل بمشقة نحو قوله: ﴿فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾ [3].

فتأويل الآية "فذبحوها" أي ذبح قوم موسى البقرة التي وصفها لهم الله تعالي وأمرهم بذبحها ، "وما كادوا يفعلون " أي قاربوا أن يدعوا ذبحها ، ويتركوا فرض الله عليهم في ذلك [4]. فالفعل قد وقع هنا مع سبق كاد بحرف النفي ومعني هذا أن "كاد " تفيد النفي في سياق بينما لا تفيده في سياق آخر ، وقلما تستعمل أن مع كاد إلا ضرورة نحو : قد كاد من طول البلى أن يمحصا [5] .

والغالب في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية وتحمل معني النفي [6]. أما عملاً فهي تعمل عمل كان وأخواتها فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ويسمي خبرها ومثلها في العمل بقية أفعال المقاربة أوشك ، كَرب نحو : أوشك الأمر أن ينتهي وكرب القلب يذوب . وكأفعال المقاربة أيضاً أفعال الرجاء التي تفيد النفي والرجاء أو الرجاء المتضمن للنفي وهي أيضاً من أخوات كاد وهي : عسي ، حري ، اخلولق نحو : عسي الله أن يأتي بالفتح ، "وحري ربي أن يرزقني " ومن خصائصها أن تكون مرة ناقصة وأخري تامة هذا إذا جاء بعدها فعل مضارع مسبوق بأن مصدرية ، وتكون تامة والمصدر من إن وما بعدها فاعل لها وتكون ناقصة ويكون إسمها ضمير ولكن إعرابها تامة هو الأفضل لأنه لغة القرآن نحو ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ﴾ [7] . ومجمل القول أن عسي تفيد الدنو والقرب والرجاء [8] . أي قرب وقوع الخبر .

ومن أهم الأساليب التي تحمل في مفهومها النفي ضمناً

1/ التمني .

---

[1] سورة الكهف ، الآية (77)

[2] اللسان ج4 /386 .

[3] سورة البقرة ، الآية (71) .

[4] إملاء ما من به الرحمن ج/354 .

[5] المفردات في غريب القرآن ، أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني 502 ، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، ص 443 .

[6] المفردات ، ص 443 .

[7] سورة البقرة ، الآية (216)

[8] الصاحبي / 237 .

2/ الاستثناء

فيما يلي تتناول الباحثة كل منها لتوضح معناه وأدواته وعلاقته بالنفي .

أ / التمني

هو طلب حصول الشئ سواء كان ممكنا أو ممتنعا [1]. ويرتبط ارتباطا وثيقا با لنفي الضمني لأن طلب حصول شئ يعنى عدم وجوده في الأساس أي انتفائه وحروفه التي تحقق هذا المعنى هي :"لو،ليت ".

" لـــو"

حرف يمتنع به الشئ لامتناع غيره ، وأشربت معنى التمني [2]. وذكر أنها تغنى عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء وهى حاملة معنى النفي ضمنا نحو:-لو حضر زيد لحضرت.وتعريف سيبويه أنه [3] "لما كان سيقع لوقوع غيره " يريد بذلك أنه يقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره .

لها ستة أوجه تكون عليها :-

1/ أن تكون مصدريه فتحمل معني أن وكثيرا ما تقع بعد ود وفي ذلك لم يثبت اكثر النحاة مصدريتها ،وزعم أنها شرطيه في قوله تعالى : ﴿**ودوا لو تدهن فيدهنون**﴾ [4]وأن مفعول ودوا محذوف تقديره إدهانك وإذا لم يوجد في الكلام جوابا .[5]كما في قوله تعالي: ﴿ **يود أحدهم لو يعمر ألف سنة**﴾ [6]كان الكلام مقدورا أيضا وقال البعض بمصدريتها وأنها لا جواب لها ، واكثر وقوعها في الماضي والمضارع مع "ود" كما في المثالين السابقين .

2/التعليق: لتعليق الجواب علي الشرط و تقع في المستقبل فترادف "إن" إ لا أنها لا تجزم [7]

---

[1] التعريفات / 69 .

[2] شرح جمل الزجاج ، ابن هشام ، تحقيق د. علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ، الطبعة الأولي ، ص 27 . شرح المفصل ج11/9 . الجنى الداني / 272 . الارتشاف/571 . المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ، مصر ، ص 279 .

[3] الكتاب /ج4 /224 .إرتشاف الضرب /571 .

[4] سورة القلم ، الآية (9). شرح التصريح ج254/2 . أوضح المسالك ج221/4 . شرح المفصل ج11/9.

[5] إملاء ما من به الرحمن ، ص 120:

[6] سورة البقرة ، الآية (96).

[7] الشاهد من شعر قيس بن الملوح (مجنون ليلى) وقيل لأبي صخر الهذلي. أوضح المسالك ج224/4 ، المزهر /.22ـ والسبسب : الصحراء المستوية الواسعة .

وَلَوْ تَلْتَقِيْ أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنا وَمِنْ دُوْنَ رِمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَيْ صَوْتِي وإنْ كُنْتُ رُمَّةً لِصوْتِ صَدَيْ لَيْلَي يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

وإذا وليها ماضي أُول بالفعل المستقبل معنىً كما أن إنْ كذلك نحو قوله تعالى :- ﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريه ضعافاً خافوا عليهم ﴾ [1] أي إن شارفوا أن يتركوا ، وأُوِّل الترك بالمشارفة لأن الخطاب للأوصياء وهو موجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أمواتاً وفي ذلك خلاف [2]

3/ التعليق في الماضي ، هو أغلب أقسام "لو" وتقضي إمتناع الشرط فيها دائماً وهذا مخالف للشلوبين ، وليس جوابها خلافاً للمصريين والي ذلك أشار الناظم [3] .

لو حرفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ، ويُقِلْ إيْلاؤُهَا مُسْتَقْبَلاً ، ولكن قِيْلَ

وهي مع الماضي مُقيدا بثلاثة أمور:-

1/الشرطية والمراد بها عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها .

2/تقيد الزمن بالشرط أي الزمن الماضي وبهذا الوجه والوجه التالي له قد خالفت إن فإنْ إنْ لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط باستخدام "إن" سابق علي الشرط باستخدام "لو" وسبب ذلك أن الزمن في المستقبل يسبق الزمن في الماضي فقولك :إنْ حضرت غداً أكرمتك ، فعندما لم يحضر وقابلته بعد إنقضاء الغد قلت : لو حضرت أمس أكرمتك في الأسبق من الزمن خلاف .

3/ إقتضائها إمتناع شرطاً دائماً مثبتاً كان أو منفياً .

4/ أن تكون للتمني نحو : لو تأتيني وتحدثني . بالنصب وأختُلف فيها فقال ابن الضائعَ وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج إلي جواب فقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت بمعني ليت [4] ونحوها قوله تعالي ﴿ فلو أنَّ لنا كرة فنكون من المؤمنين ﴾ [5] .

5/ أن تكون للعرض نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيراً .

---

[1] سورة النساء ، الآية (9) .

[2] الرصف /360 ، شرح التصريح /255 ، أوضح المسالك ج4 /224 ، شرح ابن عقيل /353 المغني /344.

[3] ابن عقيل ، ج1/220 .

[4] شرح التصريح /260 . المغني /352 . أوضح المسالك . ج4 /221 . رصف المباني /360 .

[5] سورة الشعراء ، الآية (102) .

6/ تفيد التقليل : وهي بمنزلة "ربَّ" نحو قولك إعطِ السائل ولو واحـــدة ، صـــلّ ولـــو الفريضة والحديث الشريف "اتقوا النار ولو بشقة تمرة " [1].

ويجوز حذف جواب "لو" إن دلّ عليه المعني كقوله تعالي: ﴿ ولو تري إذ وُقفوا علي النار﴾[2] أي لرأيت أمراً عظيماً . كما ورد حذف الفعل بعدها وحذف الجواب نحو قـــول عبيـــد الأبرص [3]

إنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلَالُ فَلَوْرِي سَالِفِ الدَّهْرِ والسِّنِيْنَ الخَوالِيَ

والمراد لو كان دلالك في الزمان السابق لأمكن احتمالك . وقيل في نحو "ألا شـــئ ولو ماء جائز ولكنه قبيح علي رأي الأخفش وأقبح منه ألا حَشَفَ ولو تمراً ، إنها تكـــون الشيء دون الأول .

ليت

ليت بفتح اللام كلمة تمنٍّ وتكون للمستحيل والممكن كقولك "ليت الشباب يعـــود يوماً " وقولك : ليت زيداً قادم ويقال "لتّ" بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء ، ومـــادة لات في أصلها تفيد معاني النقص أو الصرف عن الشيء أو الكتمان كما ذكرنا من قبل . وقيل لا تكون في الواجب نحو قولك " ليت غداً يجئ "[4].ومواضعها الإعرابية:-

ا/عند البصريين تنصب الاسم وترفع الخبر مثل إنّ نحو ليت زيداً قائم وليت عبدالله ذاهب وقوله تعالي: ﴿ ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا﴾ [5] . أما علي مذهب الكوفيين فـــهي تنصـــب أسمين كما تفعل "ظن " وقدرها الفراء تمنيت فهي تنصب الاسمين بتقديرها عندهم ، كمـــا ينصب ما يقدرونها به ونحو ذلك [6]

يا ليت أيام الصبا رواجعا

---

[1] شرح التصريح . ص 262 .

[2] سورة الأنعام ، الآية (27) .

[3] ديوان الأبرص ، تحقيق حسين نصار ، 1377هـ – 1957م .ص37 . ارتشاف الضرب /575 .

[4] لسان العرب ،ج12/373 ، مادة لات .القاموس المحيط ،مادة لات .النهاية ،ج4 /284 .الأشموني ،ج1 /271 .ارتشاف الضـــرب ج2/130 . المفردات /459 .

[5] سورة الأنعام ، الآية 27 .

[6] المغني /376 . رصف المباني /366 . الخزانة /290 ج4/290 . من ملحقات ديوان العجاج ، تحقيق وليم بـــن ألـــور ، ليـــبزغ ، 1903م ، ص92 .

ونسب الرماني إلي الكوفيين أنهم يزعمون أن الراجز أجري "ليت" مجري "وددت" ونسب المرادي إلي الفراء أنه أجاز نصب المبتدأ والخبر بها دون أخواتها بينما نسب إلي بعض أصحابه أنهم أجازوه في الأحرف الستة وأسند إليه صاحب جواهر الأدب نصبها للاسم والخبر معاً [1].

2/ يمكن أن يكون خبرها جاراً ومجروراً متقدماً علي اسمها نحو قوله تعالي : ﴿ يا ليت لنا مثل ما أوتي ﴾ [2] .

أو أن يكون ظرفاً كما في قوله تعالي : ﴿ يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين ﴾[3]

وقد يكون جملة فعلية فعلها مضارع مثبت نحو قوله تعالى: ﴿ يا ليت قومي يعلمون ﴾ [4]

وربما كان جملة فعلية فعلها منفي كما في قوله تعالي: ﴿ يا ليتني لم أشرك ﴾ [5]

ويأتي جملة فعلية فعلها ماضي كقوله تعالي: ﴿ يا ليتني قدمت لحياتي ﴾ [6] .

وربما كان الخبر مركب من كان ومعموليها نحو قوله تعالي : ﴿ يا ليتني كنت تراباً ﴾ [7].

3/يأتي الضمير المتصل بها مبنياً في محل نصب اسمها وغالباً ما يكون الخبر في هذه الحال جملة فعلية فعلها ماضي عند اتصالها بالضمائر "الهاء ، الياء ... ألخ" .

4/ تقترن بها "ما" وهي داخله علي المبتدأ والخبر فيجوز في الاسم بعدها الرفع علي الإبتداء و "ما" كافة عن العمل وينتصب ما بعدها إسماً لها وما زائدة مختصة فتقول : ليتما زيداً قائم ، ليتما زيد قائم . بالرفع والنصب ونحوه بيت النابغة [8]

ألا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لنَا إلَيْ حَمَامَتِنَا أو نِصْفُهُ فَقَدْ

---

[1] الجني الداني /492 . جواهر الأدب ، ص 213 – 214 .

[2] سورة القصص ، الآية (79) .

[3] سورة الزخرف ، الآية (38) .

[4] سورة يس ، الآية (26) .

[5] سورة الكهف ، الآية (42) .

[6] سورة الفجر ، الآية (24) .

[7] سورة النبأ ، الآية (40) .

[8] ديوان النابغة ، زخائر العرب ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ص176 . الكتاب /282 . الخزانة ج4 /297 . المغني /376 . الرصف /367 . الأغاني ، أبي الفرج الأصفهاني (ت 356هـ) ، علي مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1992م ج11/39

ولكن لا تدخل علي الأفعال فلا تقول "ليتما يَقومُ زيدٌ " وتعمل لاختصاصها بالأسماء ، إذا اتصلت بياء المتكلم فلزمها نون الوقاية فتقول : ليتني قائم . ولكن يري ثعلب بجـــواز اتصال النون بها حذفها عنها [1] وسبب إلحاق نون الوقاية بها أن شبهها بالفعل قد قـــوي وحذفها في الغالب للضرورة نحو قول القائل [2]

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

وعللها سيبويه "كأنهم شبهوه بالاسم حيث قـــالوا الضـــاربي [3] و " المضمـــر منصوب" [4] .

وعلاقتها بالنفي لشبهها بليس إذ أنَّهما بمعني لا يوجد فالنفي فيهما قاطع وبالتمعن فيها قليلاً نجد أن ربطها بالاستحالة وكما ذكر النحاة – دليل علي إفادتها النفـــي ففـــي "ليت أيام الصبا رواجعاً " مفيدة للنفي الضمني بشده بمعني أن أيام الصبا لن تعود وهي لا توجد حين التمني أي انتفي وجودها وهذا الانتفاء هو الذي جعلها مشبهة بليس ومفيـــدة للنفي القاطع .

وتسبق ليت في مواضع كثيرة ياء [illegible] مُختلف في نوعها قيل للتنبيه وقيل للنـــــداء لكن في الغالب هي للندبة لأن التنبيه غرض ثانوي لا يلجأ إليه القائل لذاتـــه ، كمـــا أن الندبة يكون منها المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه [5] . وفي ليت شئ من هذا المعـــنى في أغلب معانيها.

ب/ الاستثناء

الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه فالاستثناء صرف الأمر عن عمومه بإخراج المستثني من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صيغة عامه ، فكل اســـتثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء [6] . عرفه النحاة : بأنه إخراج الشيء ممـــا دخل فيه

---

[1] ينسب في الكتاب ج370/2 . إلي زيد الخيل . الهمع ج64/2 . الخزانة ج446/2 . ابن عقيل ج61/1 .

[2] شرح الشواهد الكبري للعيني على هامش الخزانة ، بولاق ، مصر ، 1299هـــ ، ج346/1 . المقرب ، ابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ، الطبعة الأولي ، 1971 ، دار الفكر ، ج1 /108 .

[3] مجالس ثعلب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، 106.

[4] الكتاب ، ج37/2 .

[5] الكتاب ، ج220/2 .

[6] شرح المفصل ، ج2 / 75 – 76.

غيره أو إدخاله في ما خرج منه غيره . فالاسم المستثني أبداً ضد المستثني منه [1].

وهنالك علاقة واضحة بين المصطلح النحوي للاستثناء والمعنى اللغوي ففي الثاني يقال ثني الشيء ثنياً : إذا ردَّ بعضه علي بعض ، وقد تثني وانثني والثني : ضم واحد إلي واحد ويقال ثني الثوب لما كفَّ من أطرافه وأصل الثني الكف . وأثناء الوشاح ما انثني منه، ومنه قول الشاعر [2]

فإنْ عُدَّ مِنْ مَجْدٍ قَدِيمٍ لِمَعْشَرٍ فَقَوْمِي بِهِمْ تُثْنَى هُنَاكَ الأَصَابِعُ

يعني أنهم الخيار المعدودون ، لأن الخيار لا يكثرون . وشاة ثانية بينت الثَّني : تثني عنقها لغير علة الثَّني والثَّني في الشاة ما دخل السنة الثانية أي راح من عمره عامان [3]

وفي الحديث نهي عن الثنية إلا أن لعلم "هي أن يستثني في عقد البيع شئ مجهول فيفسد ، وقيل هو أن يباع شيئاً جزافاً فلا يجوز أن يستثني منه شئ قلَّ أو كثر أو تكون الثنيا في المزارعة أن يستثني بعد النصف أو الثلث كيل معلوم ، ومنه "من أعتق أو طلق ثم أستثني فله ثنياه " أي من شرط في ذلك شرطاً أو علقه علي شئ فله ما شرط أو أستثنى منه[4] .

فالاستثناء في اللغة هو بمثابة قيد أو شرط من الحكم العام وكذلك هو في الاصطلاح: أن تجعل شيئاً بالنسبة للآخر شيئاً ثانياً سواء بإخراجه مما دخل فيه غيره أو بإدخاله في ما خرج منه غيره كما ذكرنا سابقاً .

أدوات الاستثناء :

تتعلق بعض أدواته بالنفي الصريح والبعض الآخر بالنفي الضمني وبعضها لم يرد ذكره في القرآن وآخر ورد بغير معاني الاستثناء فأدوات النفي الصريح هي " ليس ، لا يكون" و لم ترد عدا في القرآن أما حاشا وخلا فقد وردت في غير الاستثناء كذلك سوي فتبقت أدوات النفي الضمني إلا ، غير " ولذلك سنتناولهما بتفصيل مع تبيين علاقتهما بالنفي .

---

[1] ملحة الإعراب ، أبو محمد القاسم بن علي الحريري ، البصري ، طبعة التقدم العلمية ، 64 . الأشموني ، ج2/431 .

[2] اللسان ج2 / 135 – 137 . القاموس المحيط ، ج4 /310 . ديوان أمرؤ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف المصرية ، ص 111.

[3] [4] مفردات الراغب / ثني /83

[4] النهاية ، ج1 ، 224 .

ما العلاقة بين الاستثناء والنفي :

من خلال المصطلح النحوي للاستثناء ومعني النفي يتضح التوافق الكبير بين الأسلوبين فمثلاً قولك : المؤمنون صادقون إلا المنافق . قد تضمن إخراج المنافق من الحكم السابق لأداة الاستثناء بمعني إخراجهم من الصدق وعلي النقيض ، إدخال المؤمنون في حكم الصدق وإخراجهم من مفهوم النفاق بمعني آخر انتفاء النفاق عن المؤمنين وانتفاء الصدق عن المنافقين ، أما إن أردنا نفي النفاق عن الجميع لقلنا كل المؤمنين صادقين فيكون المعني قد خرج من حيز الاستثناء فأن أردنا إدخاله في إطار النفي الصريح نقول : ليس المؤمنون منافقين . فعلاقة الاستثناء بالنفي هنا أشبه ما تكون علاقة جزء بكل .

ووصفوا "لا" بأنها تستخدم بمعني غير لما بينهما من اشتراك في الجحد وكذلك العلاقة بين "غير " و "ليس" فقولك ليس الماء كالعسل يفيد معني قولك الماء غير العسل . فالعلاقة واضحة في معني الأداتين وبالتالي الأسلوبين .

أنواع الاستثناء :-

ينقسم الاستثناء إلي قسمين مفرغاً وغير مفرغ وهو قسمان أيضاً متصل ومنقطع :

أ/ الاستثناء المفرغ :

هو ما كان غير تام وغير موجب ، فالغير تام هو ما كان المستثني منه غير مذكور فيه وغير موجب ، وغير موجب هو ما أشتمل علي نفي أو نهي أو استفهام وسمي مفرغاً لأن ما قبل إلا قد تفرغ للعمل في ما بعدها و لم يشغله عنها شئ [1] . نحو : ما قام إلا زيد وما رأيت إلا زيداً وفي الأولي رفع زيد علي الفاعلية وفي الثانية منصوب علي المفعولية . أما الغير موجب مثل قوله تعالي : ﴿ **ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم** ﴾ [2] . بإجماع السبعة علي رفع "أنفسهم" هذا في النفي ، أما النهي نحو قوله تعالي: ﴿ **ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها** ﴾ [3] ونحوه أيضاً قوله تعالي : ﴿ **ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك** ﴾ [4] وبالرفع والنصب والإستفهام يكون دائماً إنكارياً في الإستثناء نحو قوله تعالي : ﴿ **وماذا بعد الحق إلا الضلال فأني تصرفون** ﴾ [5]

---

[1] شرح شذور الذهب /264 . ملحة الأعراب /65 .

[2] سورة النور ، الآية (6) .

[3] سورة النور ، الآية (31) .

[4] سورة هود ، الآية (81) .

[5] سورة يونس ، الآية (32) .

والإستثناء المفرغ إذ لم يسبق بنفي كما في قوله تعـالي : ﴿ وإنها لكبيرة إلا علي الخاشعين﴾ [1] في موضع نصب لكبيرة أول بألنفي وإلا دخلت للمعني و لم تعمل لأن ما قبلها ليس به مـا يتعلق بكبيرة ويستثني منه،والمعني أنها لا تخف فلا تسهل إلا علي الخاشـــعين والخشـــوع حضور القلب وسكون الجوارح [2] .

والاستثناء بعد النفي كالاستثناء المفرغ مفيد للحصر نحو قولك : ما جـــاءني إلا زيد، إذ ينفرد ما بعد إلا بذلك دون العام المقدر ، وزيد هنا منفرد بالمجيء بمعني آخر المجيء محصور في زيد [3] .

هذا في حالة حذف المستثني منه أما في حالة ذكره فيكون الاستثناء إما متصـــلا أو منقطعا .

1/ **المنقطع** الذي لا يكون المستثني بعضا من المستثني منه ، فلا هو فرد من أفـــراده ، ولا جزء حقيقي منه . لكن ينبغي أن يكون بينهما اتصال معنوي وعـــلاقة ربط [4] نحـو: ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ [5]. وهذا النوع من الاستثناء أنكره بعض النـــاس فجعله البصريون مقدرا بلكن من حيث المعني وزعم بعضهم ومنهم أبو الحجاج بـــن يسعون [6]: أن إلا في الاستثناء المنقطع تكون مع ما بعدها كلاما مستأنفا .

والمنقطع يوجب الحجازيون نصبه وهي اللغة العليا ولهذا أجمعت السبعة عـــلي النصب في قوله تعالي ﴿ ما لهم به من علم إلا إتباع الظن ﴾ [7] فلو أبدل مما قبله لقرئ برفـــع إلا إتباع لأنها في موضع رفع أما علي أنها فاعل بألجار والمجرور المعتمد علي النفي وإما أنـــه مبتدأ تقدم خبره عليه وقد أجاز التميميون الإبدال ويختارون النصب نحو قول الشاعر [8]:

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنِيسٌ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

---

[1] سورة البقرة ، الآية (45) . إملاء ما من به الرحمن ، ج1/34 . تفسير النسفي ، ج1/37 .

[2] الفتوحات الإلهية ، ج1/ 49 .

[3] أمالي الحاجب ، ، ابن الحاجب ، تحقيق د. فخر صالح سليمان قذارة ، دار الجيل ، دار عماد ، 1989م ، ج2/772.

[4] ارتشاف الضرب /296 . أمالي الحاجب ج2/708 . شذور الذهب /265.

[5] سورة هود ، الآية (43) .

[6] الارتشاف /296 وابن يسعون هو يوسف بن يقي ابن يسعون الباجلي مات حوالي 540هـ في بغية الوعاة ، 363/2

[7] سورة النساء ، الآية (157) .

[8] البيت من أرجزة لعامر بن الحارث المعروف بجران العود ، الكتاب ج1 /133 . شذور الذهب /256 .

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس أنس ، وليس من جنسه [1]

2/ المتصل :

وهو أن يكون المستثني بعضاً مما قبله ، يجوز نصبه علي الاستثناء أو إتباعه لما قبله في الإعراب أي بدلاً من متبوعة وهو الأعرف فيصح قولك ما قام أحد إلا زيد أو زيداً [2] ونحوه رواية صاحب الكتاب حدثه يونس أنّ أبا عمرو كان يقول : الوجه ما آتاني القومُ إلا عبدالله بالرفع ولو كان هذا بمنزلة أتاني القومُ "أي الوجه الأول " لما جاز أن تقول ما أتاني أحدٌ ، كما أنه لا يجوز أتاني أحدٌ ، ولكن المستثني في هذا الموضع مُبدل من الإسم الأول ولو كان من قبل الجماعة لما قلت "ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ، ولكان ينبغي له أن يقول ما أتاني أحدٌ إلا قد قال ذاك زيدٌ ، لأنه ذكر واحد " [3] .

ونحوه﴿ الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين. ﴾ [4] والمتقين مستثني منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم .

أ/ إلا

تبتدئ بها كتب النحو في باب الاستثناء وهي من أكثر أدواته شيوعاً واستخداما في العربية والقرآن ، وفي تعريف الاستثناء يقال : "هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو مترلاً منزلة الداخل " [5] .

فقد نص علي "إلا" خاصة لكثرة استعمالها ، ولأنها الأصل في أدوات الاستثناء إذ أن غيرها يقدر بها ، وتري أن المستثني بها إنما يكون أقل من المستثني منه ، كقوله تعالي: ﴿ فنجيناه وأهله أجمعين إلا عجوزاً من الغابرين ﴾ [6]

أصلها وعملها :

في أصلها خلاف علي قول الفراء هي مركبة من إنْ و"لا " فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بإنْ وعطفوا بها اعتبارًا "بلا" .

---

[1] اليعافير جمع يعفور وهو الظبي الأعفر أي الذي لونه كلون التراب، العيس: الإبل . شذور الذهب /566 . التهذيب الوسيط /200.

[2] الكتاب ، ج2/311 . أساليب النفي /245 . المغني/98 .

[3] الكتاب ، ج2/312 .

[4] سورة الزخرف ، الآية (67) .التصريح علي التوضيح /346 ــ الرصف /171 .

[5] الأشموني ، ج/431.

[6] الشعراء ، الآيات (170 – 171) .

وقد أختلف رأي البصْريين عن رأي الكوفيين المتمثل في قول الفراء السابق لأن "إن" الثقيلة إذا خففت بطل عملها وكذلك كل حرفين ركب إحداهما مع الآخر فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الانفراد والرأي الصائب هو رأي البصريين في رأي الباحثة .

عملها :

"إلا " علي أربعة أقسام [1] :

أ/ إستثنائية أي تقع في استثناء .

ب/ أن تكون صفة بمعني غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبيهه.

ج/ أن تكون زائدة .

د/ أن تكون عاطفة بمعني الواو في التشريك .

أ/ أن تقع للاستثناء :

وفي هذه الحال يكون الاسم بعدها له حالتان الحالة الأولي وهي في الاستثناء المتصل : نصبه علي الاستثناء أو إتباعه لما قبله في الإعراب أي بدلا منه نحو ما حضر أحد إلا زيد أو زيدا ونحو ﴿ **ما فعلوه إلا قليل منهم** ﴾ [2]. والحالة الثانية هي عدم تغيير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل دخولها عليه كقولك "لا" مرحبا ولا سلام فهي لم تغير الاسم عن حاله وكذلك إلا ، لكنها لا تجئ لمعنى، وهي لذلك لا تعمل وجودها كفقدها حيث لا يوجد مستثني منه ويسمي الاستثناء هنا كما ذكرنا مفرغا .

ب/ أن تكون صفة بمعني غير فيوصف بها وبما يليها نكرة أو قربها وقرب النكرة وهو ما يكون معرفا بأل الجنسية ومنها أن يكون جمعا صريحا أو ما في قوة الجمع ومنها الا بحذف موصوفها عكس،غير نحو قوله تعالي : ﴿ **لو كان فيهما إلهة إلا الله لفسدتا** ﴾ [3] ففي هذه الآية إلا اسم بمعني غير صفة ظهر إعرابها علي ما بعدها وهي هنا لا يصح أن تكون إستثنائية لأن مفهوم الاستثناء هنا فاسد لأن حاصلة : لو كان فيهما إلهة لم يستثن الله منهم لم تفسدا،وليس المعني كذلك لأنه متي تعدد الإله لزم الفساد مطلقا .

---

[1] المغني /98 – 101 .

[2] سورة النساء ، الآية (66) .

[3] سورة الأنبياء ، الآية (22) . الفتوحات الإلهية ، ج123/3 – 124 .

كما لا يجوز أن تكون بدلاً لأن المعني يصير إلي قولك لو كان فيهما الله لفسدتا ، كذلك امتنع البل لأن ما قبلها إيجاب ولا يجوز النصب علي الاستثناء لسببين [1] :

1/ فساد المعني .

2/ أن آلهة هنا نكرة والجمع هنا إذاً كان نكرة لم يستثن منه غير جماعة من المحققين لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثني لولا الاستثناء فيكون إذن الرفع علي أن إلا صفة بمعني غير وكذلك ما بعدها . ولنأخذ مثالاً آخر لترسيخ المعني فالشبيه بالنكرة نحو قول ذي الرمة [2]

أُنِيْخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيْلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إلا بُغَامُها

فالأصوات معرفة بأل الجنسية فصارت شبيهة بالنكرة وهو شاهداً هنا .

أما مثال ما في قوة الجمع ففي بيت لبيد [3]

لَوْ كَانَ غَيْرِيْ سُلَيْمِيَ الدَّهْرُ غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوَادِثِ إلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

فإلا الصارم : صفة لغيري . أما الجمع الصريح فقد سبق ذكره في الآية .

الفرق بين إلا وغير :

يكون الفرق بينهما في ثلاثة أشياء [4] :-

1/ تكون إلا للاستثناء و "غير" صفة ، يوصف بغير حيث لا يصلح الاستثناء وإلا ليست كذلك لكنها تستخدم للوصف كما تستخدم غير للاستثناء فتقول عندي درهم غير جيد ولا تقول عندي درهم إلا جيد ، وشرط وقوع إلا صفة عند ابن الحاجب تعذر الاستثناء .

2/ لا يجوز حذف الموصوف إذا كانت إلا مع ما بعدها صفة ولا تقوم الصفة مقامه فتقول قام القوم إلا زيد ولو قلت قام إلا زيد لم يجز بخلاف غير إذ ، تقول قام القوم غير زيد، وقام غير زيد ، والسبب في ذلك عدم تمكن الحروف في الوصفية فلا تكون صفة إلا تابعاً.

---

[1] إملاء ما من الرحمن ، ص 612 – 613 .

[2] الخزانة ، ج2 /51 . الكتاب ، ج1/370 . بلدة الأولي صدر الناقة أو ما يمس منه الأرض ، وبلده الثانية : الأرض . البغام . موت الناقة . المغني /100 .

[3] الكتاب ، ج1/337 .

[4] الأشباه والنظائر ، ج2 /238 – 239 . المغني /101 .

3/ يكون إعراب المعطوف علي حساب المعطوف عليه إذا عطفت علي الاسم الواقع بعد "إلا " أما إذا عطفت علي الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل علي المعنى .

ج/ "إلا" الزائدة:

قالها ابن جني والأصمعي وحملا عليه قوله [1]:

حَرَاجِيْجُ ما تَنْفَكُ إلا مُناخَةً عَلَي الخَسْفِ أوْ نَرْمِي بِها بَلَداً قَفْرَاً.

قيل خطأ منه وقيل خطأ من الرواة ، والرواية "آلاً" بالتنوين أي شخصاً وقيل تنفك هنا تامة بمعني لا تنفك عن التعب أو تخلص منه ومناخة : حال ، وقيل بفساده لأننا لا يجوز أنتقول حضر زيد إلا ضاحكاً ، والراجح أنها زائدة .

د/ "إلا" العاطفة

تكون عاطفة تحمل معني الواو في المشاركة في اللفظ والمعني، قاله الفراء وأبو عبيدة والأخفش ومثلوا له بقوله تعالي:﴿لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم ثم بدل حُسناً بعد سُوء﴾ [2] أي ولا من ظلم وأولها الجمهور بالإستثناء المنقطع .

حذف الإستثناء :

قد يحذف الإستثناء بعد إلا إذا سبقتها ليس نحو : ثمنُ الثوب خمسون جنيهاً ليس إلا أي ليس غير الخمسين جنيهاً ثمناً للثوب ويظل الكلام مفهوماً بهذا التركيب .

غـير

من حروف المعاني ، تكون نعتاً وتكون بمعني "لا" وهي دالة علي مخالفة ما قبلها لحقيقة ما بعدها وقوله تعالي : ﴿ ما لكم لا تناصرون﴾ [3] المعني ما لكم غير متناصرين وقولهم لا إله غيرك مرفوع علي التبرئة ، قال ولا يجوز ولا إله غيرك بالنصب أي لا إله إلا أنت . وجمعها أغيار ، وغيره إذا أعطاه الدية وأصلها من المغايرة وهي المبادلة لأنها بدل من القتل وسميت الدية غيراً لأنها غيرت عن الفود إلي غيره ، وغايرته بسلعتي: بادلته والمغايرة هنا

---

[1] البيت قائله ذي الرمة في ديوانه /173 . الخزانة ، ج49/4 . الحرجوح : الناقة الطويلة . الخسف : الذل

[2] سورة النمل ، الآية (10 – 11) .

[3] سورة الصافات ، الآية (25) .

خلاف المماثلة [1].

عن ابن هشام ، غير إسم ملازم للإضافة في المعني ويجوز قطعه عنها لفظاً إن فهم المعني وتقدمت عليها " ليس " ، وقولهم ليس غير هو الصحيح أما "لا غير" فهو لحن فيقال قبضت عشرة ليس غيرها ، برفع غير علي حذف الخبر أي "مقبوضاً" بالنصب علي إضمار الإسم أيضاً مع حذف المضاف إليه في اللفظ ونية ثبوته ، كقراءة بعضهم ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ [2] . بالكسر بدون تنوين أي من قبل الغلب وبعده .

كما أن غير تفيد مغايرة مجرورها لموصوفها سوي كان ذلك بالذات أو الصفات نحو قابلت رجالاً غير زيد ، "خرجت بوجه غير الذي دخلت" به مجازاً فمثلاً الوجه الذي تبين فيه ملامح الفرح غير الذي تبين فيه ملامح الغضب . وماهية المستثني كما ذكرت الباحثة هي المغايرة لما قبل أداة الإستثناء نفياً وإثباتاً [3].

وفي ملازمة "غير" للإضافة إعتبارات ثلاثة يجب مراعاتها هي [4] :

1/ قطعها عن الإضافة في اللفظ والمعني ، والمراد بذلك ألا نقدر معها مضافاً إليه أصلاً ، لا لفظه ولا معناه/وتكون هنا غير إسم معرب يجوز فيه وجهان الضم والنصب معا والتنوين ، فإن رفعت نحو : قبضتُ عشرين ليس غيرُ فهو إسم ليس وفي حالة النصب هو خبرها والجزء الثاني من معمولي ليس علي الوجهين - الرفع والنصب - محذوف .

2/ تقديرها مقطوعة عن الإضافة في اللفظ فقط وتقدير المضاف إليه المعني ، وفي هذه الحال تضم "غير" بدون تنوين علي ثلاثة آراء :-

1/ المتأخرين المنسوب لسيبويه : أن غير اسم يشبه قبل وبعد في الإبهام وفي القطع عن الإضافة لفظاً مع نية معناه ، يبني علي الضم ويجوز فيه أن يكون اسم ليس وهو في محل رفع ، وأن يكون في محل نصب خبرها والجزء الثاني من معموليها محذوف .

2/ الرأي الثاني للأخفش : أن غير حينئذٍ اسم غير ظرف منوي الإضافة مثل كل وبعض،

---

[1] لسان العرب ، ج5 / 39 . تاج العروس ج461/2 . النهاية ، ج3 /400 . أساس البلاغة /460 . أوضح المسالك ، ج152/3 . الأمالي أبو علي القالي ، دار الكتب العلمية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ج1 /60 . المفصل / 70 .

[2] سورة الروم ، الآية (4) . المغني /209 . ابن عقيل/555 . أوضح المسالك ج3 /152 .

[3] الكافية ، ج245/1 .

[4] أوضح المسالك ، ج153/3-154 .

فهو معرب والضمة للإعراب والتنوين محذوف منوي ، وعليه يكون "غير" اسم ليس. مرفوعا ولا يكون خبرها .

3/ لابن خروف وقد أمّن فيه علي الرأيين السابقين لسيبويه والأخفش .

4/ أما الاعتبار الثالث هو أن تقدر "غير" مضافة إلي محذوف يدل عليه المقام والإتفاق في أن غير اسم معرب في هذه الحال ، وأن حركته حركة إعراب ، ومحذوف تنوينه لأن المضاف إليه مقدر ، ويجوز فيه الرفع اسماً لـ "ليس" والنصب خبراً لها والجزء الثاني من معموليها محذوف .

إستخدامها :

1/ أداة نفي :- إذا تقدمت الحديث فهي تفيد نفي الحدث عن المتكلم أو نفي الحدث عن المتحدث عنه نحو قول الشاعر أبو تمام [1]:-

وغَيْرِيْ يَأكُلُ المَعْرُوْفُ سُحْتاً وتَشْحُبُ عِنْدَهُ بِيْضُ الأيَادِيْ

فالمعني أنه نفي عن نفسه الجحد بالنعمة واللؤم وتقدم غيره في الكلام له مغزاه فإذا توسطت لا يلزم قطعا إفادتها النفي وفي بيت الشعر :إذا أردنا التأكد من هذا المعني مثلا لجعلنا "غير" في وسط الكلام نحو " ويأكلُ غيري المعروف سحتا " فنري كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته .

ونحوه أيضا بيت الحكمي [2]:

غيرُ مَأْسُوْفٍ عَلَي زَمَنٍ يَنْقَضِي بالهَم والحَزَنِ

والمعني أنه لا ينبغي للعاقل أن يبكي علي زمن ليس فيه سوي الهم والحزن . فيه ثلاثة أوجه للإعراب :

أ/ أن تكون غير فيه مبتدأ لا خبر له ، ومأسوف مضاف إليه محذوف لفظا وهو في قوة المرفوع بالإبتداء وقاله ابن الشجري وابن مالك[3]

ب/ غير خبر مقدم وتقدير الكلام زمن ليس فيه سوي الهم والحزن غير مأسوف عليه ثم حذف الأول وبقيت صفته غير ، قاله ابن الحاجب وابن جني .

---

(1) ديوان أبو تمام ، شرح الخطيب التبريزي ، تحقيق محمد عبده عزام ، دار المعارف ، 1951 م ص377 . أساليب النفي /250 .

(2) هو أبو نواس الحسين بن هاني . الخزانة ، ج1/167 . ابن عقيل ، ج1 /180 .والبيت للتمثيل لا الإستشهاد . لأن أبو نواس ليس ممن يستشهد بهم .

(3) أمالي الشجري ج1/ص

ج/ أن غير خبر المبتدأ محذوف ومأسوف مصدر جاء علي وزن مفعول كميسور وأريد به إسم الفاعل والتقدير أنني غير آسف علي زمن هذه صفته . وهو رأي ابن الخشاب [1] وقد وصفه ابن هشام بأنه ظاهر التصرف " [2] والباحثة تتفق وابن الشجري وابن مالك .

تستخدم بمعني "ليس" و "لا":

تأتي بمعني ليس نحو قوله تعالي ﴿ وان توليتم فأعلموا أنكم غير معجزي الله ﴾ [3] أي لستم معجزي الله وهي نافيه أيضا لكنها بمعني "ليس" المفيدة للنفي أيضا.

وفي قوله تعالي: ﴿ والله يرزق من يشاء بغير حساب ﴾ [4] أي بلا حساب ،فهي إذن بمعني "لا"هنا ، ولا كذلك تفيد النفي.

أما قوله تعالي: ﴿فمن أضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾ [5]. فيه دليل علي إفادة "غير"معني النفي إذ أن "لا" لا يعطف بها إلا علي جحد قد تقدمها [6]، كما أن "لا" تقوم مقامها لأنها تكون حالا نحو: [7]فعلت ذلك غير آبه بك "أي "لا آبه بك".

3/ "غير" الاستثنائيه :

1/ تأتي "غير" للاستثناء بمعني "إلا" أو "سوي" ،ولا خلاف في ورودها بمعني "إلا"، وقد قال الكوفيون بأن "غير" جائزة البناء في كُل موضع أمكن تأويلها فيه "بإلا" :لأن الأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبني سواء كان المضاف إليه معربا أو مبنيا قال إبن مالك[8]

والإسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌ ... لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوْفِ مُدْنِيٌ

---

[1] عبدالله بن أحمد ، عالم بالعربية ومشارك في كثير من العلوم كالتفسير والمنطق والفلسفة والحساب . بغية الوعاة ، ج 29/2 . المغني /212 .

[2] المغني /212 .

[3] سورة التوبة ، الآية (3) .

[4] سورة النور ، الآية (38) .

[5] سورة البقرة ، الآية 173.

[6] معاني القرآن ج1 /8 .تفسير الطبري ج191/1 .

[7] الصاحب ، ص238 .

[8] الإنصاف في مسائل الخلاف ج1 (ص) 164 .ابن عقيل ج1 (ص) 32 .

2/والخلاف قائم في ورود غير بمعني "سوي "·: البعض يري أنها لا تكون بمعني سوي لأنه لا يمكن العطف علي "سوي" بـــ"لا" لأن "سوي" ليســـت مـــن حـــرُوف النفـــي. والجحود، ولا تكون حالا بينما "غير" تكون كذلك نحو قوله تعالي :

﴿ والقواعد من النساء ... أن يضعن ثيابهن غير متبرجات ﴾ [1] أما البعض الآخر من النحـــاة فلا يري ضرورة لتطابق "سوي"و "غير" في جميع الوجوه ويكفي عندهم كون الإثنـان بمعني "بدل" نحو قوله تعالي: ﴿ فمن ينصرني من الله إن عصيته، فما تزيدونني غير تخسير ﴾ [2] .

ونمة ملاحظة :أن "غير" الاستثنائية يكون ما بعدها مضافـاً إليها كـــ"سوي".

---

[1] سورة النور، الآية 60 .

[2] سورة هود ،(الآية)63 .

المبحث الثاني
أفعال وحروف لا تعمل إلا مسبوقة بنفي

1/ أفعال الإستمرار:

تفيد معني الذهاب أو الترك أو الانفصال ، وتدخل في باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ومعناها دوام الخبر وهي "انفك ، برح ، زال ، فتئ" شرط عمل هذه الأفعال أن تكون مسبوقة بنفي ـ لفظاً أو تقديراً ـ أو شبهه والمراد هنا بشبهه النهي والدعاء ، والنفي اللفظي نحو قوله تعالي : ﴿ قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾ [1].

أما التقديري فهو متمثل في قوله تعالي : ﴿ قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ [2] وقول القائل [3].

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِيْنٌ

شاهدنا فيه "ولا تزل ذاكر الموت" فقد وردت زال مسبوقة بنهي وهو شبيه بالنفي. أما الدعاء فنحو قولك لا يزال الله مجيباً دعائنا .

1/ زال :

ثمة فرق بين "زال " تامة وناقصة ، فالتامة بمعني انتفى وتحول من حال إلي حال وهي متعدية وتكون لازمة بمعني ذهب والمضارع منها يزول نحو : زال الهم ، بمعني انزاح أما الناقصة فهي التي يجب سبقها بالنفي : ما زال ، لم يزل ، في حالة الماضي والمضارع الذي يعني ملازمة الشيء والحال دائمة [4].

فالماضي نحو :"بلغ خالد بن عبدالله القسري أنهم يرمونه بالبخل في الطعام فتكلم يوماً فما زال يدخل كلاماً في كلام حتى أدخل الاعتذار من ذلك في عرض كلامه .. " [5]

والشاهد هنا " فمازال يدخل كلاماً في كلام" زال ناقصة مسبوقة بنفي وكذلك تكون ناقصة في حالة المضارع نحو قوله تعال ﴿ ولا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم ﴾ [6].

---

[1] سورة طه ، الآية (91) . شرح قطر الندي /137 . ابن عقيل ج1 /245 .

[2] سورة يوسف ، الآية (85) .

[3] البيت بجهول القائل . ابن عقيل ج1 ، 247 .

[4] اللسان ، ج311/11 . إرتشاف الضرب ج79/2 .

[5] البخلاء ، الجاحظ ، 255 هـ / 868م ، قدمه له وشرحه د. عباس عبدالساتر ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، 1993م ، ص 94-95 .

[6] سورة التوبة ، الآية (110) .

2/ برح :

البراح هو الأرض الواسعة [1]. وبرح بمعني "زال " الناقصة نحو قوله تعالي : ﴿لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين﴾ [2] . أي لا أزال أسير، والخبر هنا محذوف لدلالة الكلام عليه.

وقد وردت محذوفة الأداة من جواب القسم نحو قول الشاعر [3] :-

فَقُلْتُ يَمِيْنَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدَاً وَلَوْ قَطَّعُوَا رَأسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

أي لا أبرح فحذف "لا" في جواب القسم ، والحذف بدون قسم شاذ نحو قول الشاعر [4]:

وأبرحُ ما أَدَامَ اللهُ قَوْمِيْ بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقَاً مُجِيْدَاً

ولها معني آخر هو "أفارق" كما في قوله تعالي: ﴿فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي أو يحكم الله لي﴾ [5] أي لن أفارق أرض مصر .

والفعل برح في الحالتين مسبوق بالنفي لكن يظل الفرق في مضمون الكلام وفحواه هو لتبيين المعني وتكون تامة بمعني ذهب .

3/ إنفك :

الفك يعني الفصل بين الشيئين وتخليص بعضهما من بعض[6] . لكن ورود هذا الفعل مع أداة النفي يفيد معني الاستمرار والدوام وتعني "يزال" نحو قولك : ما إنفككت أذكرك أي ما زلت أذكرك .

4/ فتئ :

لم يرد هذا الفعل كثيراً في القرآن بل ورد مرة واحدة في القرآن في قوله تعالي : ﴿تا الله تفتأ تذكر يوسف﴾[7].وحذفت أداة النفي هنا حيث أمن اللبس والمعني لا تزال تذكر.

---

[1] أساس البلاغة /39 .

[2] سورة الكهف ، الآية (60) .

[3] أمالي الشجري ، ج1، 232 ..معاني القرآن ، ج2 /54 .والبيت لامرئ القيس / الديوان /273

[4] القائل خداش بن زهير قاله في صاحبته مية ، منتطقاً : أي منتطقاً فرسه إذا لم يركبه وجعله إلى جانبه – ابن عقيل ،ج1/245 . شرح قطر الندي /128 .

[5] سورة يوسف ، الآية (80) . تفسير النسفي ، ج2/ 179 .

[6] لسان العرب ، ج10/475 . النهاية ج3/366 .

[7] سورة يوسف ، الآية (85) .

عملها :

1/ ترفع الاسم وتنصب الخبر لفظا وتقديرا إذا كانت ناقصة ، أما إذا كانت تامة فهي تتراجع إلي بابها كفعل حقيقي دالا علي الحدث وزمانه ويكون ما بعدها مرفوعا علي الفاعلية .

2/ يجوز في خبر هذه الأفعال أن يتقدم إسمها نحو: ما زال عالماً زيدٌ. ولكن لا يجوز تقديمه عليها، كما لا يجوز فيه أن يكون فعلا ماضيا كقولك ليس زيد حضر فهو خطأ .

3/ لا يستثني خبر ما لزم أوله "ما" ، "ما إنفك ، ما برح ، ما فتئ ، ما زال " إذ لا يصح : ما برح زيدٌ إلا عالماً لأننا بذلك ننفي ونثبت في ذات الوقت وذلك يستحيل .

لكن إذا كانت هذه الأفعال تامة كما ذكرنا جاز أن يستثني بها نحو قول ذي الرمه[1].

حراجيجُ ما تنفكُ إلا مناخةً

إذ أن معناها هنا لا توجد ومناخة علي الحال ، أي لا توجد إلا علي هذه الحال .

2/ لام الجحد

لام الجحد ، والجحود يراد بها لام النفي ، شرطها أن تكون مسبوقة بفعل كون ناسخ منفي "ما كان " ، "لم يكن" ، وفي تسميتها إرتباط بسابقها في تلازم الجحد أي النفي وقال النحاس كان الصواب تسميتها لا النفي ، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار [2] لكن الأعرف "لام الجحد نحو قوله تعالى :

- ﴿ ما كان الله ليذر المؤمنين ﴾[3] وتقدير علة المذكور قبلها [4].

عملها ثلاثة أوجه [5]:

1/ علي مذهب الكوفيين : حرف زائد ، مؤكد ، غير جار ، ولكنه ناصب ولو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته وإنما أدخل زيادة لتقوية النفي . كما تدخل الباء

---

(1) سبق الحديث عنه في بحثنا ص 62 .

(2) المغني /278 – 279 .

(3) سورة آل عمران ، الآية (179) .

(4) الرصف /300 .

(5) الارتشاف /399 . المغني 279 .

لنفس الغرض في قولك "ما زيد بقائم" .

2/ عند البصريين : حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف ، والنصب يكون بإضمار أن وجوباً .

3/ عند ثعلب بمعني إذا.

أحوال الناسخ قبلها والمضارع التالي لها :

1/ الناسخ الذي يسبقها يكون ماضياً لفظاً ومعنىً نحو : ما كان زيد ليترك المقول، أو أن يكون ماضياً معنىً وهو في صيغة المضارع فيسبق بـ"لم" نحو لم يكن الناجح ليرضي بالفشل .

2/ الملحوظ أن الناسخ يأتي بعده مباشرة اسمه ويكون ظاهراً ويليه مضارعاً منصوباً مقترناً بلام الجحود المكسورة ، أما خبره فهو تام محذوف متعلق به الجار مع مجروره "لام الجحد" ، والنصب يكون للمضارع بأن مضمره وجوباً ، أما المجرور باللام فهو المصدر المكون من أن والمضارع .

3/ في الغالب يكون فاعل الفعل المضارع المنصوب بلام الجحد مستتراً جوازاً ولا يكون ظاهراً ، وفي رأي أكثر النحاة أنه يعود علي اسم الفعل الناسخ .

ونضيف إلي شروطها إلا ينتقض النفي بعدها بإلا لأن الكلام في هذه الحال لا يكون منفياً وهو غير المراد [1].

أما فيما يتعلق بحذفها أو حذف الناسخ قبلها خلاف ، جوَّز البعض حذفها قياساً علي بعض الأمثلة الواردة عن العرب ، وقيل تحذف كان قبلها مستشهدين بقول القائل [2]:

فما جمعٌ ليغْلِبَ جَمْعَ قَوْمي ... مُقَاوَمَةً ولَا فَرْدًا لِفَرْدِ

والتقدير فما كان جمع . ورأي البعض الآخر أنه لا يجوز أن يكون أحدهما هو المحذوف ـ اللام والناسخ– إلا إذا أمكن تقديره .

---

[1] النحو الوافي ، ج246/4 .

[2] البيت مجهول القائل في المغني /279 . وفي الارتشاف قائله عمر بن معديكرب.

3/ فاء السببية وواو المعية

حرفا عطف ناصبان ، ينصبان الفعل المضارع ، سميت الفاء سببيه لأنها تدل علي أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها نحو لا تكفر فيعذبك الله ، بمعني آخر أنها تتوسط العلة والسبب المتأخر عنها ، وما قبلها سببٌ لما بعدها [1]. أما واو المعية فقد سميت بذلك لأنها بمعني "مع" وتحمل معني المشاركة بين ما قبلها وما بعدها في وقت واحد لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه [2]: نحو ﴿ وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ﴾[3] وهنالك خلاف حول المضارع المقترن بهما والناصب له :

1/ أن ناصبه هو الفاء والواو نفسيهما وهذا مذهب الكسائي وأصحابه والجرمي .

2/ أن المضارع في هذه الحال منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد الفاء والواو وهذا مذهب البصريين وأنهما حرفا عطف فلا يتقدم معمول الفعل عليهما ولا يفصل بينهما[4].

3/ أن الناصب للمضارع هو الخلاف بين ما تقدم علي الفاء أو الواو وما تأخر عنهما وهو مذهب جمهور الكوفيين.

وهذه الأقوال الثلاثة جارية علي الناصب للفعل بعد الفاء والواو وفي ذلك مذهبان أيضاً :-

1/ أنهما الناصبان لأنهما يدلان علي الشرط فقولك هل تأتيني فأكرمك كقولك إن تأتني أكرمك فهي بذلك نابت عن الشرط فأشبهت "كي" "فلزمت المستقبل فعملت عمل كي" [5] . وهو النصب فيما إقترنت به .

2/ أنه لما لم يعطف علي ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم لأن ما قبله يكون أحدهما ولما لم يستأنف فإن الرفع باطل وبطلان الجزم والرفع لعدم وجوبهما يبقي النصب نحو قوله تعالى :

---

[1] الارتشاف ، ج407/2 .

[2] أوضح المسالك ج177/4 .

[3] سورة محمد ، الآية (36) .

[4] ارتشاف الضرب ج2 / 407 . الكتاب ، ج28/3 .

[5] الارتشاف ، ج407/2-408 .

﴿ لا يقضي عليهم فيموتوا ﴾ [1] .

أحوال ما قبل الفاء والواو :

يسبقهما نفي محض ، أو طلب محض والنفي المحض ما كان خالياً من معني الإثبات نحو قول جميل بن معمر [2]

فَكَيْفَ وَلَا تُوفِيْ دِمَاؤُهُمُ دَمِي وَلَا مَالُهُم ذُوْ نُدْهَةٍ فَيَدُوْنِي

وإذا لم يكن خالصاً لم يُنصب ما بعد الفاء بل يجب رفعه نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا .

أما الطلب المحض فالمراد به : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والإستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني .

- فالأمر نحو أكرمني فأكرمك .
- أما النفي فنحو قوله تعالي : ﴿ لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ﴾ [3]
- والدعاء نحو : رب أهدني فلا أضل .
- والإستفهام : ألك مال فتقرضني .
- أما العرض : ألا تأتينا فنكرمك .
- والتحضيض : ﴿ رب لولا أخرتني إلي أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ﴾ [4]
- والتمني : نحو "يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً" [5] .

أما الواو فينطبق عليها ما ينطبق علي الفاء نحو قولك مثلاً في النهي [6] .

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إذا فَعَلْتَ - عَظِيْمٌ

فالواو هنا مسبوقة بنهي وهو شبيه بالقسم ، وللعرض مثلاً قولك : ألا تطيعنا

---

[1] سورة فاطر ، الآية (36) .

[2] فيدوني : يعطوا ديتي . ذو نذهه : ذو كثرة . ابن عقيل ، ج2/ 323 .

[3] سورة طه ، الآية (81) .

[4] سورة المنافقون ، الآية (10) .

[5] سورة النساء ، الآية (73) .

[6] البيت لأبي الأسود الدؤلي ، منسوب إلي المتوكل ... في الأغاني ، ج/18812 . معجم البلدان ، شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت عبدالله الحموي البغدادي (ت626هـ) ، تصحيح وترتيب الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي ، الطبعة الأولي ، 1906م ، مطبعة السعادة، مصر ، ج385/7 .

وتخضع لنا فنحميك ، وهكذا في كل أقسام النفي وشبهه .

أما كون الطلب محضاً فالمراد به ألا يدل عليه إسم فعل ، ولا لفظ الخبر فإن حدث فوجب الرفع بعدهما - الفاء والواو بمعني المعية - نحو حسبك البكاء فتؤلم عينيك .

وثمة فائدة بسيطة في إفادة الواو . يجب ملاحظة أنها بمعني "مع" أي تفيد المعية أو أنها لا تفيد ذلك أحياناً . ففي قضية "لا تأكل السمك وتشرب اللبن " جاز في المضارع ثلاثة أوجه :-

1/ أن يكون ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف، في هذه الحال لا يجوز النصب فتكون : لا تأكل السمك وتشرب اللبن أي وأنت تشرب اللبن .

2/ إذا أردت التشريك بين الفعلين السابق والتالي لها فالجمع أولي .

3/ وهو الشاهد لدينا أن تنهي عن الجمع بينهما فيكون النصب بأن مضمره والمعني لا يكون منك أن تأكل السمك وتشرب اللبن .

يجوز في جواب أي فرع من فروع الطلب "الأمر ، النهي ، ... ألخ " جزم المضارع إذا سقطت الفاء وكان المقصود الجزاء نحو : أكرمني أكرمك ، لكن يتبادر إلي الذهن سؤال ما هو الجازم هنا ؟ يوجد مذهبان حول ذلك :-

1/ أن الجازم هو الجملة السابقة للمضارع وهذا المذهب فيه تبريران

- **الأول** : لتضمن الجملة معني الشرط عملت عمله .

- **الثاني** : أن العامل هو الجملة نفسها لأنها نائبة عن أداة الشرط [1].

2/ أن الجازم لام أمر مقدرة .

أما في النفي فلا يجوز الجزم ، فلا يصح "ما تكرمنا نكرمك" . أما في الأمر والنهي فهنالك شروط للجزم إذا سقطت الفاء .

1/ الأمر : يجوز الجزم إذا أسقطت الفاء ، وكان الأمر بغير صيغة أفعل أو ما شابهها نحو[2] صه أحسنْ إليك أما النصب فلا يجوز .

2/ النهي : إذا سقطت الفاء بعد النهي ، فالجزم لا يجوز إلا بشرط وهو : صحة تقدير دخول إن الشرطية علي حرف النهي ، إذ يجوز قولك : لا تقترب من النار تأمن لأن

---

[1] ابن عقيل ، ج327/2 .

[2] ابن عقيل ، ج329/2 .

الشرط منطبق عليها فيصح : إن لا تقترب من النار تأمن ، ولا يصح لا تقترب من النار تحترق إذ لا يمكن تقدير" إنْ " الشرطية هنا فلا يصح : إن لا تقترب من النار تحترق ، فيختل المعني .

وعلي مذهب الكسائي يجوز ذلك لأنه لا يشترط أن تدخل "إنْ" علي "لا" بل بإحلال إنْ مكانها نحو إنْ تقترب من النار تحترق .

والباحثة لا تتفق ورأي الكسائي لأن مذهبه لا يتوافق والجملة الأولى إذ لا يصح إن تقترب من النار تأمن .